



الهاشم للمواطنين للعائدين: لا تقوموا بأي خطوات دون الرجوع لسفاراتنا

دعت النائب صفاء الهاشم المواطنين في الخارج العائدين الى الكويت لعدم القيام بأي خطوات دون الرجوع للسفارات الكويتية. وقالت الهاشم: بخصوص

العائدين في مطار هيثرو بلندن ولم يركبوا الطائرة التي حجزوا عليها، فقد تكلمت مع وزير الخارجية وأكد لي للتو أن موظفين اثنين من موظفي السفارة هما في اتجاههما

المطار، مطالبة بعدم قيام المسافرين باتخاذ أي خطوات من تلقاء أنفسهم ودون الرجوع لسفاراتنا بكل مكان في العالم، ومضيقة: ساعدوهم علشان يساعدوكم

صفاء الهاشم

الدلال يقترح رؤية شاملة لمعالجة التبعات الاقتصادية لأزمة كورونا

رياض عواد

قال النائب محمد الدلال إن الحكومة خطت خطوات بإلتجاه الصحيح في مكافحة فيروس كورونا) ويجب أن تستمر بنفس الخطوات دون تدخلات سياسية حتى لا يكون هناك انتكاسات كما حدث في الدول الأخرى.

وطالب الدلال في تصريح للصحفيين بمجلس الأمة بضرورة إعداد خطة اقتصادية واضحة آتية ومستقبلية توافق معطيات الفترة الحالية، وإنعاش الاقتصاد الوطني.

وأوضح الدلال أن هناك آثاراً سلبية لانتشار (كورونا) على الاقتصاد ومالية الدولة وعلى معيشة المواطنين بالدرجة الأولى خاصة القطاع الخاص وأيضاً على الإيجارات في المكاتب والسكن الخاص.

وأشار إلى ضرورة معالجة نتائج انخفاض سعر النفط وانعكاسه على ميزانية الدولة، وأيضاً التركيبة السكانية وأثرها على الوضع الاقتصادي في ظل الظروف الحالية.

وأكد أهمية القرار الذي ستتخذه الحكومة بهذا الصدد، مشيراً إلى أن هذه الأزمة وحسب المعطيات ستطول بما يزيد الحاجة إلى رؤية حكيمه ومرتنة في ظل المتغيرات على مستوى العالم التي أدت إلى انهيار بعض الاقتصاديات الكبيرة حالياً.

وأضاف الدلال أنه تقدم باقتراح برغبة برؤية اقتصادية شاملة، تتضمن إجراءات تخص ميزانية الدولة وترشيد الإنفاق والمصرفات السرية والهدر ومواجهة الفساد.

وطالب الدلال بإيقاف ميزانية التعزيز للجيش وتغيير طريقة الإنفاق وفق الظروف الحالية في ظل انخفاض أسعار النفط وهو المورد الوحيد.

وقال الدلال إنه يجب إعادة تقييم الاستثمارات في الخارج حماية لهذه الأموال، ويجب دعم الأوضاع المعيشية للمواطنين بالمخزون الغذائي والصحي، ودعم العاملين من المواطنين في القطاع الخاص ومراعاة الإيجارات للمواطنين والمقيمين.

وأشار إلى أهمية توجيه أموال التبرعات للمحتاجين والأسر المتعففة والبدون والمقيمين، ومعالجة التركيبة السكانية، مؤكداً الحاجة إلى وجود جهاز لإدارة الأزمات ومن ضمن اختصاصاته ومهامه البعد الاقتصادي للأزمة.

هذا وقد أعلن النائب محمد الدلال أنه تقدم باقتراح برغبة تضمن رؤية اقتصادية مرحلية ومستقبلية للتعاطي مع آثار الأزمة على الاقتصاد والمواطنين الخاص والعمالة الوطنية.

ونص الاقتراح على:

1. تخفيف أثر الإجراءات الحكومية على القطاع الخاص:
- تكليف فريق اقتصادي لتقديم اقتراحات تفصيلية للمعالجة.
- التزام الحكومة بخطط التنمية وعدم وقف عجلة الاقتصاد.
- دعم توجه البنك المركزي لتأجيل اقساط القروض إلى 3-6 أشهر.
- إنفاذ تشريع يلغي الفائدة/الربح المحتسب عن هذه الفترة سواء للإسلامي أو التقليدي.
- تسهيل إجراءات الدولة والإعفاء من الرسوم.
9. تعزيز ثقة المواطن بالقطاع الخاص:
- يتم ذلك عبر مبادرة من الدولة بسداد رواتب المواطنين - بشكل مقنن ومدرسون - أسوة بموظفي الحكومة منعا لتكرار النزوح الوظيفي الكبير من الخاص إلى الحكومة) الذي حصل بعد أزمة 2008.
10. تعزيز المخزون الاستراتيجي للدولة:
- إذ تبين من الأزمة أن الدولة لم تكن مستعدة لأزمة اوبئة وبالتالي ظهر النقص الحاد في مستلزمات القطاع الطبي والنقص في بعض الصناعات الهامة في وقت الأزمات.
- أهمية بناء خطط مستقبلية لتعزيز المخزون الطبي والغذائي وإشراك قطاعات الشعب ومؤسسات المجتمع المدني والقطاع الخاص في دعم وتحقيق ذلك.
11. فرصة كبيرة بالبدء في معالجة جادة لازمة التركيبة السكانية لما لها من آثار اقتصادية كبيرة.
12. سد الثغرات التشريعية في ظل الأوضاع القائمة:
- تكليف لجان مجلس الأمة المعنية بالتعاون مع الحكومة لتجهيز حزمة التشريعات اللازمة.
- المعالجة القانونية لمفهوم القوة القاهرة.
- معالجة الفجوات التمويلية.
- قانون الإفلاس.
- قانون العمل في القطاع الاهلي
- القوانين الخاصة بدعم العمالة الوطنية.
- تعديل القوانين الخاصة بالمدد القانونية في مختلف القوانين وخاصة التي لها تبعات مالية واقتصادية
- جهاز إدارة الأزمات والإخطار والكوارث.
13. إنشاء جهاز متخصص لإدارة الأزمات والإخطار والكوارث يكون من ضمن اختصاصاته الاستعداد والتجهيز للإخطار الاقتصادية والمالية وانعكاسها على الدولة والشعب والاقتصاد وطريقة التعاطي معها

وجود خطة اصلاح اقتصادية تنفيذية وضمنية تراعي التدرج في التطبيق يتم الاتفاق عليها بين الحكومة مجلس الأمة.

إشراك القطاع الخاص والمجتمع المدني والأكاديمي المتخصص في صياغة الخطة وتنفيذها.

إستقلالية الخطة والتنفيذ من الضغوط الخارجية او الداخلية ومن مراكز النفوذ السياسي والمالي.

أهمية الإخذ بعين الاعتبار في اعداد الخطة الاقتصادية احتمالية طول بقاء الازمة وهو ما يتطلب معه التفكير المستقبلي المسبق.

ثانياً: التصورات المقترحة لمعالجة تبعات جائحة كورونا الاقتصادية:

1. دعم المركز المالي للدولة حفاظا على السيادة.
- تنوع وتوزيع محفظة الاستثمارات عالمياً.
- تعزيز احتياطات الموارد الأخرى.
2. تقديم محفزات اقتصادية مالية للمواطنين لمواجهة النفقات الطارئة وانعاش الدورة الاقتصادية المحلية.
3. إنقاذ قطاع المشاريع الصغيرة:
- دعم صندوق المشاريع الصغيرة مع تحديد معايير رقمية ذات مدى زمني لآليات الدعم.
- القروض إلى 3-6 أشهر وتأجيل اقساط الاجتماعية.
- إنفاذ تشريع يلغي الفائدة / الربح المحتسب عن هذه الفترة سواء للإسلامي أو التقليدي.
- تسهيل إجراءات الدولة لهذه المشاريع وإعفاؤها من الرسوم.
4. إستكمال خطط التنمية التي تباطأت الحكومة في تنفيذها بسبب أزمة سبقتها قبل كورونا.
5. وقف الهدر في موارد الدولة من جانب الحكومة والشعب ونقصد بوقف الهدر بفرص اجراءات تحد من الاسراف في المصاريف الخاصة وتلك المتعلقة بميزانيات خاصة لمشاريع لا تحتاج لها دولة الكويت وكذلك استنزاف موارد الماء والكهرباء والطاقة وصور الاسراف والتبذير الأخرى.
6. إستغلال الفرص الدولية الكثيرة المتوقع ان تبرز خلال وبعد الأزمة:
- ومن أبرزها شراء الشركات المالكة للتكنولوجيا والأدوية والمؤسسات المالية المؤثرة ومصادر المياه والغذاء والطاقة البديلة.. الخ.
7. تسليح إدارة التبرعات التي يقدمها اهل الكويت من تجار ومؤسسات مجتمع مدني لثقافات يجسنون استثمارها دعماً لخطط الحكومة.



محمد الدلال

وبناء على ما سبق يكون الاصلاح الشامل بمعناه الحقيقي صعب المنال في ضوء الوضع السياسي القائم، لكن ما لا يدرك كله لا يترك جله.

ونص الاقتراح على:

أولاً: ضوابط ومحددات وأليات على مجلس الوزراء ووزارة المالية والجهات المختصة بالدولة مراعاتها حين التعامل مع معالجة الوضع الاقتصادي:

- الحفاظ على موارد الدولة وحرمة المال العام.
- حماية اقتصاد الدولة ومستقبل الاجيال القادمة واهمية استقرار الميزانية.
- تقدير أثر المعالجات المقترحة ومردودها على جانب الأمن المجتمعي.
- أن تكون المعالجه الاقتصاديه للقطاعات والأعمال والفئات المستحقة وبمعايير محددة ودقيقه ذات اثر على دعم اقتصاد الدوله في ظل هذه الازمه وليست فرصة للتكسب واستنزاف موارد الدوله وقطع الطريق على تجار الأزمات.
- عدم المساس بأصحاب الدخل المحدود ودعم الطبقة الوسطى.
- تفعيل الرقابه والمؤسسات الرقابيه ودورها في ذلك ودعم مهنية البنك المركزي وادوار ديوان المحاسبه.

أزمة وباء فيروس كورونا هي كذلك أزمة اقتصادية بالمقام الأول، فالتبعات التي خلفتها ولم تزل هذه الجائحة على اقتصاديات الدول والعالم كبيرة وهائلة وقد يترتب عليها تغيرات جذرية في الخرائط الاقتصادية على المستوى المحلي والإقليمي والدولي.

أولاً: على المستوى الدولي:

نود لفت الإنتباه انه سيؤثر على المدى البعيد على الكويت، بدء من انهيار أسعار النفط - المصدر الأول والوحيد للدخل - وانتهاء باحتمال تغير مراكز القوى الاقتصادية العالمية بسبب ارتفاع كلفة الأزمة على اقتصادات مركزية كالاتحاد الأوروبي الذي يعاني اصلا من أزمة ديون صعبة واقتصاديات باقي دول الخليج والأقليم.

ثانياً: على المستوى المحلي:

ثانتي تعاني من أزمته المزمته منذ الاستقلال وهو الاعتماد الكلي على إيرادات النفط اثر تخلي الدولة عن مسئولياتها التاريخية في تحقيق التنوع «المعقول» في مصادر الدخل بعيداً عن النفط. والأزمة الثانية هي تفشي غول الفساد في مفاصل الدولة مما يرسخ الأزمة الأولى ويزيدها أحكاماً وصعوبة.

وبناء وباء فيروس كورونا تضرب اقتصاد البلد بقوة وتلقي بظلالها على الأجواء السياسية لاستعجال إتخاذ خطوات عاجلة للحفاظ على مركز الدولة المالي وقدرتها على الصمود امام عالم يموج بالتحديات والتغيرات السياسية المتسارعة.

يمكن تشخيص الوضع الحالي للدولة بالشكل التالي:

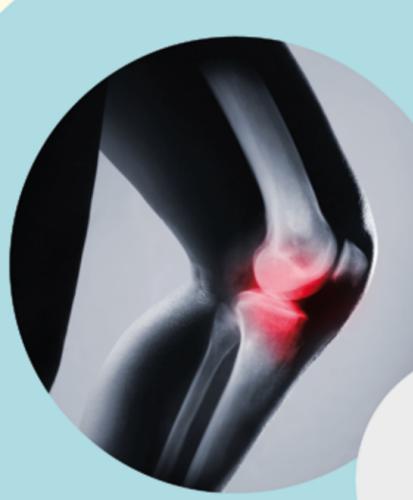
1. أزمات تاريخية مزمنة:
- مصدر وحيد للدخل.
- ضعف في تنفيذ خطط التنمية الجادة.
- تفشي الفساد وضعف موجهته.
2. صعوبات سبقت وباء فيروس كورونا:
- عجز الموازنة.
- إستنفاد الاحتياطي العام.
- إستنفاد سقف الدين العام.
- ضعف حكومي في مواجهة العجز وغياب الرؤية الجادة لمعالجته.
3. تحديات أزمة وباء فيروس كورونا:
- انهيار غير مسبوق لاسعار النفط.
- أزمة افلاسات ومديونيات لقطاع المشاريع الصغيرة المعول الأول للحكومة والمجلس خلال السنوات العشر الماضية لتتنوع الدخل.
- عدم وضوح زمن انتهاء الأزمة واحتمالية طول فترة انعكاسها السلبى على الدولة والاقتصاد.

أجر وعافية



مستشفى المواصاة الجديد
NEW MOWASAT HOSPITAL

مركز جراحة العظام والعمود الفقري





د. إبراهيم باروني
DR. IBRAHIM BAROUNI
استشاري جراحة العظام والحوادث
CONSULTANT ORTHOPEDIC SURGERY AND TRAUMA

دكتوراه في جراحة العظام - بريطانيا
دبلوم في إصابات الملاعب (فيفا)
الجمعية الدولية لجراحة العظام والكسور

الزمالة / العضوية:

- الكلية الملكية للجراحين بأدنبرة
- الجمعية الدولية لجراحة العظام والكسور

الخدمات المقدمة:

- عمليات مفصل الركبة الصناعي
- جراحات مناظير الركبة
- إصابات الملاعب والرباط الصليبي
- جراحة القدم والكاحل ومناظيرها
- جراحات إستبدال الورك
- جراحات الطرف العلوي
- إجراءات تقويم العظام وجراحات الكسور

<p>كان C.A.N الحملة الوطنية للتوعية بمرض السرطان Cancer Aware Nation</p> <p>بالإمكان علاج السرطان www.cancampaign.com</p> <p>للإستفسارات الطبية والعامة 2250226 إتصل على</p>	<p>(للتبرع بالدم) الإتصال على بنك الدم المركزي</p> <p>25339511</p>	<p>مستشفى الحساسة 24849252</p> <p>مستشفى مبارك الكبير 25312700/9</p>	<p>مستشفى الصباح ولادة 24843100</p> <p>مستشفى الأميري اطفال 22451442</p>	<p>مستشفى الفروانية 24888000</p> <p>مستشفى الرازي 24846000</p>
--	---	--	--	--